

تحرك عاجل

سجن ناشط سياسي لأنه جاهر برأيه

حُكِمَ على ناشط سياسي في البحرين بالسجن خمس سنوات لأنه وصف الحرب في اليمن بأنها انتهاك للقانون الدولي. وهو من سجناء الرأي. وقد حُكِمَ على فاضل عباس مهدي محمد بالسجن خمس سنوات يوم 28 يونيو/حزيران بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مغرضة، وبث دعايات مثيرة من شأنها إلحاق الضرر بالعمليات الحربية للقوات المسلحة" بعد أن أصدرت الجمعية السياسية التي يتزعمها بياناً قالت فيه إن الهجمات التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن تمثل انتهاكاً للقانون الدولي.

وُلِّقِي القبض على فاضل عباس، الأمين العام "للتجمع الوطني الديمقراطي الوجدوي" البحريني (المعروف عموماً باسم "جمعية الوجدوي") يوم 26 مارس/آذار، وهو اليوم الذي أصدرت فيه الجمعية بياناً يندد بالهجمات الجوية في اليمن، وهو سجين منذ ذلك الحين. وفي يوم إلقاء القبض عليه أعلنت وزارة الداخلية دعم البحرين للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن وأصدرت بياناً يحذر من أن الحكومة ستتخذ إجراءات ضد "أي محاولة لاستغلال الوضع الراهن في اليمن لشق صف الوحدة الوطنية وإشاعة الفتنة بين المواطنين والمقيمين في الداخل، أو صدور أي تصريح أو موقف من البعض يكون مخالفاً بأي شكل لتوجه البحرين". وبدأت محاكمته أمام المحكمة الكبرى الجنائية في العاصمة، المنامة، يوم 27 إبريل/نيسان وأنكر التهمة المنسوبة إليه في الجلسة الأولى.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن فاضل عباس، الذي يبلغ من العمر 43 عاماً، عوقب بالسجن لممارسته حقه في حرية التعبير، ليس إلا، ولم يستخدم العنف أو يدعو إليه. وتعاقد المادة 133 من قانون العقوبات البحريني بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات "من أذاع عمداً في زمن الحرب أخباراً، أو بيانات، أو إشاعات كاذبة أو مغرضة، أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن دولة البحرين، أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة، أو أثار الفرع بين الناس، أو إضعاف الجُلْد في الأمة.

يُرَجَى الكتابة فوراً بالعربية، أو الإنجليزية:

لدعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن فاضل عباس على الفور، ودون قيد أو شرط، وإلغاء إدانته، حيث أنه من سجناء الرأي ولم يُسَجَن إلا لأنه مارس حقه في حرية التعبير سلمياً؛ وحثها على كفالة الحق في حرية التعبير وإلغاء القوانين التي تُجَرِّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات.

يُرَجَى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 10 أغسطس/آب 2015 إلى:

ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلاله الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587



طريقة المخاطبة: جلالتم

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1723 2661

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني: info@interior.gov.bh

طريقة المخاطبة: فخامتكم

وإرسال نسخ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1753 1284

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني:

<http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159>

تويتر: @Khaled_Bin_Ai

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين للبحرين المعتمدين لدى بلدانكم. ويُرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المدرجة أدناه،

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني رقم الفاكس البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة طريقة المخاطبة

وُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

سجن ناشط سياسي لأنه جاهر برأيه

معلومات إضافية

صدر حكم الإدانة على فاضل عباس بعد أقل من أسبوعين من سجن زعيم معارض بارز آخر. فقد حُكِم على الشيخ علي سلمان، الأمين العام "لجمعية الوفاق الوطني" الإسلامية البحرينية، وهي الجمعية السياسية الرئيسية للمعارضة، بالسجن أربع سنوات بتهمة "التحريض علانية على بغض

طائفة من الناس بما من شأنه اضطراب السلم العام" و"إهانة وزارة الداخلية علانية"، والسجن عامين بتهمة "التحريض علانية على عدم الانقياد للقوانين"، في خطابات ألقاها في العامين الأخيرين.

وتسلط هذه الأحكام ومحاکمات نشطاء آخرين يجاهرون بآرائهم بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير سلمياً الضوء على عدم تقبل السلطات البحرينية بشكل متزايد للانتقاد واتخاذها إسكات المطالبة المشروعة بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان هدفاً لها.

وكان قيادي آخر من جمعية الوفاق وراء القضبان بالفعل في بداية عام 2015. فقد اتهمت السلطات رئيس مجلس شورى الوفاق، سيد جميل كاظم، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، بموجب "قانون ممارسة الحقوق السياسية" لسنة 2002، بانتهاك حرية الانتخابات من خلال التشويش عليها ونشر تصريحات كاذبة عن الانتخابات بهدف التأثير على نتائجها. ووُجِّهَ إليه الاتهام بعد أن نشر تدوينة في موقع تويتر عن "المال السياسي" الذي قال إنه دُفع لبعض الأشخاص كي يرشحوا أنفسهم في الانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ودعا فيها إلى مقاطعة الانتخابات. وحُكِّمَ عليه بالسجن ستة أشهر يوم 13 يناير/كانون الثاني. (انظر التحرك العاجل 40/15،

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/0012/2015/en/>

وسيلاحق عدة أشخاص آخرين جنائياً أمام النيابة العامة أو المحاكم لإهانة الملك أو انتقاد ممارسات السلطات، ومن بينهم النشطة زينب الخواجة والمدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب.

وتكشف هذه وغيرها من قضايا سجناء الرأي عن عدم تقبل السلطات البحرينية أي انتقاد لسياساتها، أو للشخصيات الحاكمة، أو لقوات الأمن. فبدلاً من كفالة حقوق البحرينيين والعمل على إجراء إصلاحات جديدة، اختارت إخراس المعارضة وسجن منتقديها.

الاسم: فاضل عباس مهدي محمد

الجنس: ذكر

تحرك عاجل UA:142/15 رقم الوثيقة: MDE 11/1962/2015 البحرين بتاريخ: 29 يونيو/حزيران 2015